

هل تعلم أن الدولة التونسية بصدد الإنخراط

في إصلاح جبائي عالمي سيضطرها للتخلي عن موارد من حقها
تجميعها في إطار جباية المؤسسات؟

يتمثل هذا الإصلاح في اتفاقية الضريبة العالمية أو ما يعرف بحل الركيزتين لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. إذ بعد عدة سنوات من التفاوض، ستدعو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتاريخ 2 أكتوبر كل الدول المعنية بهذه الاتفاقية للشروع في الإمضاء على التزاماتهم وتطبيقها حسب ما تم التنصيص عليه في بنود المعاهدة. يجب التذكير في هذا السياق أن الانضمام لهذه الاتفاقية يقتضي الإلتزام بملاءمة التشريعات الداخلية للدول الممضية مع مقتضيات المعاهدة وعدم مراجعتها إلا بعد عدة سنوات. لقد أبدت تونس التزامها بهذه الاتفاقية في عديد من المناسبات، على الرغم من أن مخاطرها واضحة ويمكن تبين آثارها من خلال ركيزتي اتفاقية الضريبة العالمية.

الركيزة الأولى

حسب هذا الجزء من الاتفاقية، تتخلى تونس عن حقها السيادي في فرض ضريبة على الخدمات الرقمية، خصوصا لفائدة عمالقة الويب مثل فايسبوك وقوقل، والتي تدر أرباحا ضخمة من نشاطها في تونس



هل تعلم ؟ أن من خلال تبنيها ضريبة 3% على الخدمات الرقمية في 2020، تنضم تونس إلى قائمة من 7 دول إفريقية التي قررت فرض ضريبة على الخدمات الرقمية على الشركات غير المقيمة



نيجيريا : 6 %



زيمبابوي : 5 %



تنزانيا : 2 %



سييرا ليون وكنيا : 1,5 %



أوغندا : 2 %

نجد من ضمن هذه الدول نيجيريا و أوغندا اللتان تعارضان بشدة تبني الركيزة الأولى من الإتفاقية، وذلك بهدف الحفاظ على المداخل المتأتية من الضريبة المحلية.

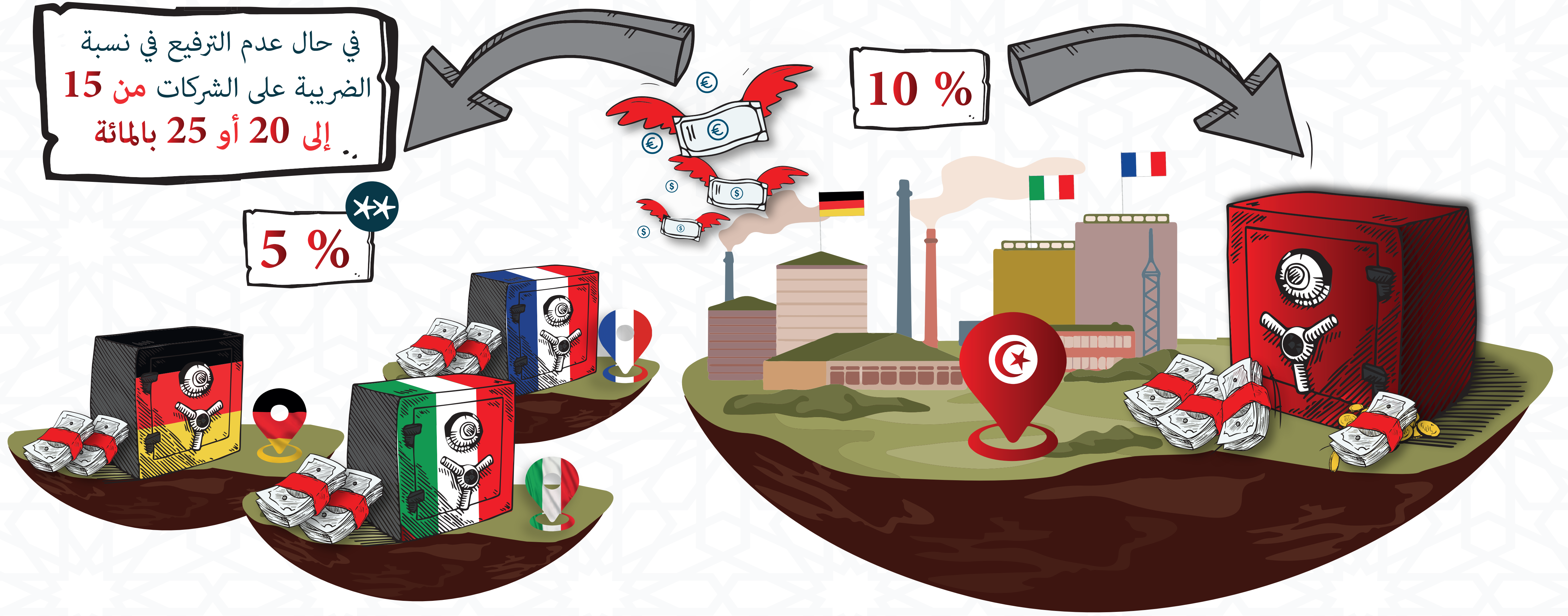
لا للركيزة الأولى

لا يجب أن تتخلى تونس عن حصتها المتأتية من الضرائب المسلطة على الإقتصاد الرقمي!
على تونس أن تعمل بجدية على تطبيق ضريبة 3 بالمائة المقررة سنة 2020 وعدم التخلي عنها

الركيزة الثانية

يسعى هذا الجزء من الاتفاقية إلى فرض ضريبة عالمية دنيا بنسبة 15 بالمائة على مداخيل الشركات متعددة الجنسيات. إلا أن تونس لن تستفيد من هذا الحد الأدنى بحيث أن سياسة التحفيز الضريبي التي تتبناها تجعل نسب الضريبة الفعلية على الشركات أقل من 15%. كما تجعل فارق النسبة الضريبية يتحول لصالح الدول الحاضنة لمقرات الشركات متعددة الجنسيات

بعد دخول اتفاقية الضريبة العالمية حيز التنفيذ



في حال عدم الترفع في نسبة الضريبة على الشركات من 15 إلى 20 أو 25 بالمائة

5 %

**

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

5 %

لا للركيزة الثانية

على تونس أن تناصر الترفع في نسبة الضريبة الدنيا على الشركات إلى نسب بين 20 و 25 بالمائة على المستوى العالمي. على المستوى الوطني، يجب أن ترفع تونس نسبة الضريبة الإسمية على الشركات متعددة الجنسيات إلى نسبة بين 20 و 25 بالمائة ، حتى لا تقل معدلات الضريبة الفعلية المطبقة محلياً عن 15% .

Non

يجب أن تنسحب تونس من اتفاقية الضريبة العالمية وركيزتيها الإثنيتين في أكتوبر 2023

بالنسبة لشمال إفريقيا، لم تنخرط كل من الجزائر وليبيا في هذه الإتفاقية، بل عارضها ومن مصلحة كل من مصر، تونس، وموريتانيا اتباع نفس التمشي

إمضاء منكم يكفي للمشاركة في حملتنا المقاومة لهذه الإتفاقية ولمناصرة تبني إصلاحات جبائية عالمية عادلة وبديلة عن تلك المقترحة من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.